الأستاذة: علوان أمــال

المحور الخامس: الحكم الراشد أو الحاكمية عند الأمير عبد القادر.

الحكم الراشد عند الأمير1عبد القادر بين أصالة التجربة و صعوبة الظرف

تمهيد : مداخلتي تندرج ضمن محور الحكم الراشد أو الحاكمية عند الأمير عبد القادر، أحاول من خلالها القيام بالمقارنة بين ما يعنيه الحكم الراشد في وقتنا الحالي، وطريقة الحكم و القيادة عند الأمير عبد القادر الذي يعتبر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، ولكن قبل التطرق لبعض المفاهيم الأساسية لهذا المصطلح ، وقبل تسليط الضوء على هذا الجانب من حكمه لابد من الإشارة والتأكيد على أن ظروف قيام دولته وتواجدها لم تكن أبدا بالطبيعية أو العادية، فالبلاد محتلة، والعدو قوي و يسعى لبسط نفوذه و التوسع على حساب ممتلكات القبائل، والفوضى متفشية بين الناس لأن أغلب المناطق صارت بدون سلطة حاكمة فكان لابد من التحرك والعمل على تثبيت الاستقرار و الأمن على أرض الواقع.

-إشكالية ترجمة المصطلح:

لوحظ وجود عدة ترجمات لمفهوم Gouvernance وهي لا تعكس دلالات المفهوم وأهدافه و يمكن أن نحصي العديد من الترجمات مثل:الحاكمية، الحكم، الحكمانية، إدارة الحكم، الحوكمة ،الإدارة المجتمعية....إلخ.

إضافة إلى تلك الترجمات ترجم مصطلح Gouvernance إلى عبارة: **"إدارة شؤون الدولة و المجتمع"** و التي تبناها أكثر من مركز بحثي كمركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة حيث يرى أنها تعكس في محتواها المعنى الأساسي لكلمةGouvernance من حيث تركيزها على طرفي المعادلة – الدولة والمجتمع و العلاقة بينهما.

مكونات الحكم الراشد (بيئة الحكم الراشد).2

مفهوم الحكم الراشد يستعمل كحكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري ، فإدارة شؤون المجتمع تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة وهي : 1-البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها .

2- البعد التقني المتعلق بالإدارة وكفاءاتها و فعاليتها .

3-البعد الاقتصادي ، الاجتماعي ، المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني و مدى حيويته واستقلاليته عن الدولة من جهة ، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، و تأثيرهما على المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة ، و تتفاعل الأبعاد الثلاثة مع بعضها البعض لإنتاج الحكم الراشد.

فهل إجتمعت هذه الأبعاد الثلاثة وتفاعلت فيما بينها في عهد الأمير عبد القادر حتى يحق لنا القول أنّ حكمه كان حكما راشدا جيدا؟

أولا : البعد السياسي: إنّ الأمير عبد القادر قبل سنة 1832لم يكن طالبا للسلطة ولا غاصبا لها، فقد اقترحه أباه الحاج " محي الدين" بعد أن رفض البيعة لنفسه-معتذرا بكبر سنه -وبمباركة الأشراف

والوجهاء و العلماء ، وتجمهر الفقراء والفلاحون والجنود في سهل غريس تمت مبايعته لحماية الوطن والدين الإسلامي من الخطر الفرنسي الصليبي سنة 1832م، فكانت البيعتان والتي يقابلها في العصر الحالي الانتخاب العام للشعب.

1-البيعة الأولى (الخاصة) في 24 نوفمبر 1832 تحت شجرة الدرداة بوادي فرخوخ بغريس، اعتاد سكان غريس الجلوس حولها للشورى وقد حضر البيعة الأولى رؤساء قبائل بني عامر ، بني مجاهر والغرابة ولقبوا الأمير عبد القادر بـ"ناصر الدين"، تدل البيعة تحت الشجرة تيمنا بالبيعة التي كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنصار تحت الشجرة، وفي 25نوفمبر 1832 اتجه الأمير عبد القادر، نحو مدينة معسكر، ودخل جامعها خطيبا، يحث السكان وعناصر جيشه على الطاعة والاستعداد للقتال والتقيد التام بتعاليم الإسلام.

و في 27 نوفمبر 1832 اجتمع زعماء المناطق وكبار العلماء وحرروا صك البيعة، عقب ذلك تمت تلاوة البيان الذي احتوى على أوامر الأمير إلى قبائل المنطقة بنبذ خلافهم والتضامن بينهم للتصدي للاحتلال الفرنسي.

2- البيعة الثانية (العامة): كانت في 04 فبراير 1833 بالساحة الرئيسية لقصر الإمارة بمدينة معسكر، وحضرها أقارب الأمير و الأعيان والعلماء والأسر والعشائر ، فكانت هذه البيعة صادرة عن الشعب و بتأييد من الزعماء.

من خلال البيعتان الخاصة و العامة أصبح الأمير عبد القادر أميرا منتخبا، شرعيا من قبل سكان المدن والأرياف، وبقي للأمير تشكيل حكومة جزائرية تحكم باسم الشعب وله في فترة صعب تأليف مثل هذه الحكومات في المشرق والمغرب العربي3.

ثانيا ـ البعد التقني أو ما يعرف بالبعد المؤسساتي:

كان دستور دولة الأمير عبد القادر القرآن الكريم، مستعينا في أحكامه بالسيرة النبوية وكتب المذهب المالكي.

اختار مدينة معسكر عاصمة لدولته، ومكانا لإقامته، ثم تاغدامت بمنطقة تيهرت بعد تحطيم مدينة معسكر عام 1836 ، ثم الزمالة العاصمة المتنقلة.

كان الأمير عبد القادر ينصب نوابه شخصيا عند زيارته لكل مقاطعة، لكنه لم يكن يفرض عليهم ولاتهم بل يقترحهم في كثير من الأحيان حتى يترك لسكان المنطقة حق اختيار حاكمهم 4،ولم يراعي في كتابه و وزراءه و قواده و ولاته، إلاّ الكفاءة و الإيمان وتحرير البلاد، لذلك جلب أناسا كانوا يعملون في الإدارة العثمانية المنهارة، وأناسا كانوا من الأجواد والمحاربين و أناسا من رجال العلم والتصوف. وقد كان تنظيم دولته الفتية كالتالي:

1-**مجلس الشورى الأعلى:** يمثل السلطة التشريعية المركزية يرأسه الأمير عبد القادر أو قاضي قضاة ينوب عنه ، يتفرع عن هذا المجلس تسعة مجالس شوية فرعية بعدد المقاطعات الإدارية ، يرأسها القاضي أو الخليفة، تنصب اختصاصاتها في مداولة الدعاوي الهامة بين الأفراد أو التي تتعلق بمصالح الدولة.

2-**مجلس الحكومة:** يمثل السلطة التنفيذية، رأسها الأمير عبد القادر بعد انتخابه، وقد تشكلت من الوزارات التالية5:

- وزارة الخارجية: يرأسها الحاج بن ميلود بن عراش.

- وزارة الداخلية: يرأسها محمد بن السيد العربي، يساعده كاتبان هما أحمد بن علي أبي طالب و الحاج مصطفى بن الهاشمي، وقد كان هذا الوزير ينوب عن الأمير في كثير من المهام المدنية والعسكرية.

-وزارة المالية العامة: يرأسها الحاج بن أبي عبد الله الحاج الجيلاني بن فريحة.

وزارة المالية الخاصة: يرأسها السيد أبو سعيد محمد بن فاخة، كان يقوم بدور الوساطة بين الأمير و الموظفين والمواطنين والأجانب.

-وزارة الأوقاف: يرأسها أبي عبد الرحمان الحاج الطاهر أبو زيد.

-وزارة العشور والزكاة: يرأسها أبي محمد الجيلاني العلويين الهادية، كما كان يشرف على جباية الضرائب التي كانت تأخذ مرتين في الربيع لجباية الزكاة ، وفي الصيف لجباية العشور.

-وزارة الحربية والدفاع: كان يرأسها محمد بن الجيلاني، ومهمة هذه الوزارة هي ضرب النقود، صنع الأسلحة و الذخيرة وكل ما يتعلق بأمور الحرب.

إضافة إلى كتابة الديوان الأميري، الذي أسند في بداية الأمر إلى أحمد بن علي أبي طالب و مصطفى بن أحمد التهامي.

3-التقسيم الإداري: قسم الأمير عبد القادر القطر الجزائري إلى تسع مقاطعات يشرف عليها "خليفة "، وهو في الوقت ذاته وزير، والمقاطعات مقسمة بذاتها إلى عدة وحدات على رأس كل وحدة موظف بلقب " أغا" ، تضم الوحدة عددا من القبائل، وعلى رأس كل قبيلة قائدا تحته عدد من الشيوخ، والمقاطعات التسع هي:

-مقاطعة تلمسان: عاصمتها مدينة تلمسان، مرفأها رشقون ، يحكمها الخليفة " محمد البوحميدي الولهاصي" ، وتحت إمرته 13030 مقاتلا.

-مقاطعة معسكر: عاصمتها معسكر، مرفأها أرزيو، ولي عليها الخليفة "محمد بن أبي فريحة"، وبعده الحاج مصطفى بن أحمد التهامي خضع لسلطته 15230 مقاتلا.

-مقاطعة مليانة: عاصمتها مليانة، مرفأها شرشال، ولي عليها الخليفة" محي الدين بن علال القليعي" ثم محمد بن علال ، وكان تحته إمرته 10440 مقاتلا.

-مقاطعة التيطري: عاصمتها المدية، ولي عليها مصطفى بن محي الدين، ثم محمد بركاني، وكان تحته إمرته 6830 مقاتلا.

-مقاطعة مجانة: عاصمتها سطيف ، عين عليها محمد بن عبد السلام المقراني، ثم محمد الخروبي القليعي، وأخيرا محمد بن عمر العيساوي، وبلغت قواته 350 جنديا.

-مقاطعة جبال القبائل الكبرى: عاصمتها برج حمزة (البويرة)، ولي عليها "أحمد بن سالم الدبيسي"، وعدد مقاتليها: 4350 مقاتلا.

-مقاطعة الزيبان و الصحراء الشرقية : عاصمتها بسكرة، ولي عليها فرحات بن سعيد سنة 1838، ثم حسن بن عزوز6 سنة 1839، ثم محمد الصغير بن عبد الرحمان بن أحمد بن الحاج ، و بها 350 جنديا.

-مقاطعة الصحراء الغربية: عاصمتها الأغواط ، ولي عليها قدور بن عبد الباقي ومعه جيشا قوامه: 8380 مقاتلا.

- **الجلفة:** عاصمتها الجلفة، وقد استحدثها الأمير لاحقا.

إنّ هذا التقسيم الإداري يبرز حقيقتين تاريخيتين:

الحقيقة الأولى: يعكس الجدية الإدارية و العسكرية للأمير عبد القادر كأساس لدولته الفتية ، فمن جهة تمّ اختيار المدن الإستراتيجية لتكون عاصمة لمقطعاته، وحرص أن يكون لبعضها منفذا بحريا من خلال الموانئ وذلك لتسهيل التجارة الخارجية ، ومن جهة أخرى يبرز لنا اهتمام الأمير بالمدن الداخلية التي تحت سلطته كمعسكر، تلمسان ، المدية، مليانة، والموازية للمدن الساحلية المحتلة كوهران، مستغانم ، الجزائر و عنابة وهو ينم عن تخطيط عسكري هدفه محاصرة العدو في المدن الساحلية التي استولى عليها و إجباره على مغادرة البلاد .

الحقيقة الثانية: تبرز مدى امتداد دولة الأمير وبالتالي اتساع مجال مقاومته، التي شملت 3/4 ثلاثة أرباع مساحة الجزائر.

4-**التمثيل الدبلوماسي:** أعطى الأمير عبد القادر، أهمية بالغة للعمل الدبلوماسي، فقد عقد خلال مدة جهاده صلحين مع المستعمر الفرنسي، من أجل توفير السلم لاستكمال بناء دولته، فالصلح الأول كان مع "ديميشال"Démishel سنة 1834 قائد القوات الفرنسية بوهران، الذي أكد للأمير اعتراف فرنسا بإمارة الأمير عبد القادر على غرب ووسط البلاد، وتبادل القناصل وتزويد فرنسا الأمير بالسلاح، الذي تسلم منه 1100 من 1200 بندقية تم الاتفاق على تسليمها له، وقد استغل الأمير هذه المعاهدة ، فبذل جهودا كبيرة لتوحيد الصفوف وإعادة تنظيم جيشه وإدارته.

معاهدة الصلح الثانية، هي معاهدة " تافنة" مع "بيجو" Bugeaud في 20 ماي 1837 7،وقد اعترفت فرنسا في هذه المعاهدة بسيادة دولة الأمير على غرب و وسط الجزائر باستثناء المدن الساحلية التي كانت خاضعة للفرنسيين، كما نصت على تبادل القناصل و التجارة بين الطرفين 8، وكان غرض فرنسا من وراء هذه المعاهدة ربح الوقت لتعزيز قوتها في الجزائر وإعادة تنظيمها، أما الأمير فقد استغل هذه المعاهدة وأجرى جملة من الاتصالات مع باقي أقطاب المقاومة في الجزائر، وبعث إلى أحمد باي يطلب منه الانضمام إليه لتوحيد صف المقاومة .

كما كانت للأمير مراسلات مع الملك الفرنسي "لويس فليب "Louis Philipe والمسؤولين بباريس والجزائر العاصمة، عندما أراد الحاكم العام " فالي" Valley نقض معاهدة تافنة سنة 1839.

لم يقتصر النشاط الدبلوماسي للأمير عبد القادر مع الفرنسيين، فالأمير كان يتمنى ربط علاقات بالشرق والغرب، فأخذ المبادرة بمراسلة الإنجليز والإسبان والأمريكان من خلال قناصلهم المتواجدة بطنجة المغربية، ومن ذلك الرسالة التي بعث بها9إلى قنصل إنجلترا في بتاريخ 12 أفريل 1840 ، والتي يطلب فيها التأييد والمساعدة المادية بعد أن شرح له خداع القادة الفرنسيين وخرقهم معاهدة السلام، كما تضمنت الرسالة عرضا يقضي بمنح إنجلترا إحدى الموانئ الجزائرية10، ميناء تنس حتى يسهل عليه الاتجار معهم، و يتمكن من شراء الأسلحة .

امتدت مراسلاته الدبلوماسية إلى الأقطار الإسلامية حيث راسل حكام تونس والمغرب الأقصى و الباب العالي11 -رسالته إلى السلطان عبد المجيد-، طالبا منهم المساعدة في سبيل إنجاح المقاومة وتطويق الاستعمار الفرنسي.

جدير بالذكر أنّ الأمير عبد القادر تفهم الصراع الدولي القائم بين الدول الاستعمارية خاصة بين فرنسا وبريطانيا، فلم يذخر جهدا من أجل الاستفادة من هذا الصراع في كفاحه، وسعى إلى إيجاد توازن بين مختلف الاتجاهات والقوى الدولية التي كان يتعامل معها، إلاّ أنه اصطدم بتواطؤ إسباني فرنسي، وسلبية إنجليزية و تخاذل تركي و انهزامية سلطان المغرب الأقصى، وضيق أفق بايات تونس.

5 - الجيش: شكل العمود الفقري في دولة الأمير مادمت البلاد محتلة، والمجتمع الجزائري يطمح إلى الحرية والسيادة ، التي لا يمكن أن تتأتى إلاّ عن طريق تنظيم المقاومة الشعبية وتفعيلها وإنجاحها فكان هناك سلاح المشاة وسلاح الخيالة وسلاح المدفعية ولكل منهم رايته الخاصة ورتبه العسكرية، ولباس يميزهم.....

ثالثا البعد الاقتصادي ، الاجتماعي:

لا يجوز إغفال أهمية البعد الاقتصادي، حيث يمثل هذا البعد أحد أهم محاور و آليات حسم الحكم ، فهو يمتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الأداء الاقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات و ذلك عبر إصلاحات هيكلية.

1- العملة: أنشأ الأمير عبد القادر دار السكة بتاغدامت في شهر ماي 1936 لضرب العملة في دولته، كرمز للسيادة، بإصدار مجموعة من النقود الفضية والنحاسية بمختلف فئاتها غير أنه لم يضرب عملة جديدة متميزة بل اعتمد على العملات التي كانت سائدة بالجزائر في العهد العثماني ، بيد أنّه عدل فيها مضيفا عبارات عربية إسلامية، لقد استدعى اختصاصيين أجانب لهذا الغرض ، وحاول استخراج المواد الأولية لضرب المواد الأولية لضرب العملة.

من أسماء النقود التي وجدت في دولة الأمير نذكر:

- الدورو الإسباني(بومدفع)
- الشلن الإنجليزي.
- الفرنك الفرنسي "لويس" أو المعروف بالعامية الجزائرية باللويز.
- الدرهم المغربي.
- البوجو العثماني.
- المحمدية.
- النصفية

لم يتمكن الأمير عبد القادر من إقرار نظام نقدي خاص به يخدم مصالح دولته في المجال الاقتصادي، كما أنّ المتعاملين معه رفضوا قبول نقده الخاص، حيث رفض المغرب الأقصى و فرنسا قبول نقود الأمير في المبادلات التجارية ، كل ذلك حال دون وضع أسس تعامل نقدي موحد في دولة الأمير يكون ركيزة للنظام الجبائي و أساسا للجهاز المالي.

2-موارد الدولة: وتتمثل أساسا في المداخيل الضريبة التي كانت متنوعة ومتعددة.

أ- **المداخيل الضريبية**: إنّ أهم أنواع الضرائب و المداخيل التي كانت تزود الخزينة، وينفق منها على شؤون الدولة ، هي كالتالي:

- ضريبة العشور و الزكاة: تؤخذ الأولى على الحبوب، والثانية على الخيول و الجمال والأبقار و الأغنام حسب النسب المحددة شرعا.
- ضريبة المعونة : استحدثها الأمير بعد 1839، واستشار في ذلك علماء من الجزائر والمغرب الأقصى، ومما يلاحظ أنّ هذه الضريبة تزايدت بتطور الحرب مع فرنسا حتى أصبحت تشكل عبئا

ثقيلا على كاهل سكان الريف، وكانت سببا في تهرب بعض القبائل من دفعها و التحول عن مناصرة الأمير في جهاده ضد الفرنسيين.

- **الخطية و الغرامة على الجنح والمخالفات وما يتحصل عليه من غنائم في المغارات والحملات الانتقامية والمعارك الحربية.**
- **رسوم الأسواق و حقوق الجمارك.**
- **عوائد احتكار تصدير المواد الأولية:**
- **حق البرنوس** : يشارك فيها الموظفون حيث تسمح لهم بالاحتفاظ بمناصبهم الإدارية لمدة سنة أخرى، وحتى لا تتحول هذه الضريبة إلى نوع من شراء المناصب الشائعة في العهد العثماني، حددت بصفة نهائية حسب المراتب التالية:

- **الخليفة:** يدفع سنويا 5000 بوجو كضريبة مساهمة وحق برنوس، و50 بوجو كإعانة لموظفي الخزينة.
- **الآغا:** يدفع 100 بوجو كضريبة مساهمة ، و50 بوجو إعانة للموظفين.
- **القائد:** يدفع 70 بوجو كضريبة مساهمة ، و50 بوجو إعانة للموظفين.
- **الشيخ:** يدفع 20 بوجو كضريبة مساهمة ، و50 بوجو إعانة للموظفين.

- 3-المبادلات التجارية:

اتبع الأمير خطة اقتصادية انتهجها الدايات في العهد العثماني، تتمثل في منع الفلاحين و ملاك الأراضي ومربي المواشي من بيع إنتاجهم مباشرة إلى التجار الأجانب و كذا تسويقه إلى المراكز الفرنسية بوهران، أرزيو ومستغانم، رغم ما تنص عليه المعاهدات التي وقعها مع الفرنسيين، وإلزامهم ببيع إنتاجهم الفلاحي والحيواني بسعر محدد من قبل وكلاء الأمير، ومع أنّ هذا الاحتكار وفر لخزينة بيت المال مبالغ ضخمة إلاّ أنه أضر كثيرا ببعض القبائل التي اعتادت ثمار تلك المعاملات التجارية المتوارثة جيلا عن جيل ، ولكن بفضل تأثير بعض المرابطين، الذين كانوا يتجولون باستمرار بين القبائل حل شيئا فشيئا الشعور الوطني محل الشعور التجاري، وهكذا توقف العرب عن التجارة في الأسواق الفرنسية12.

أما البعد الإجتماعي: فحضي هو الأخر بالعناية الكافية في دولة الأمير:

1- **التعليم:** اهتم الأمير بالعلم والدين، فمثلا أسس في مدينة تلمسان وحدها50 مدرسة ابتدائية ومعهدين كبيرين للتعليم العالي، كما اهتم بجمع المخطوطات والكتب النفيسة وحرص على جعلها في متناول شعبه 13 فقد أرسل طلابه حتى أقصى الأناضول لنسخ مؤلفات "ابن العربي" فكان أول ناشر حديث له14.، وأنشأ مكتبة عامة في تاغدامت ضمت آلاف المخطوطات العربية التي كانت فخمة التجليد وكانت قيمتها تقدر بـــخمسة آلاف جنيه إسترليني استحوذت عليها فرنسا بعد هجومها على الزمالة عاصمة الأمير15 المتنقلة في ماي 1843.

خص الأمير كافة المدرسين برواتب ثابتة نقدا أو عينا، ومنح الطلاب المتفوقين مبلغا ماليا لمتابعة تعليمهم العالي، وقد قد عرف التعليم في دولة الأمير ثلاث مراحل هي:

- **التعليم الإبتدائي** : يتعلم التلميذ خلال أربع سنوات، مبادئ الكتابة و القراءة ويحفظ القرآن، يشرف على هذه المرحلة مؤدب يختاره سكان القرية و يتقاضى أجره اليومي.

-التعليم الثانوي: يواصل التلميذ تعليمه مجانا في الجامع أو المدرسة الملحقة بالأوقاف، يشرف على هذه المرحلة مدرس، أما الدروس تكون في النحو و التفسير و القرآن، ينال المتعلم في نهاية هذه المرحلة إجازة شفهية من المدرس، وبالتالي يحق له مواصلة تعليمه العالي في الجامع، ويتولى وظيفة مؤدب أو كاتب.

- **التعليم العالي**: يتلقى الطالب في هذه المرحلة دروسا في النحو و الفقه والحديث والحساب والفلك والتاريخ، أما الدروس فتكون في الزوايا و أهم الجوامع، يسمى مدرس هذه المرحلة عالما و يتقاضى أجره من الأوقاف.

- بالرغم من كل مجهودات الأمير في هذا المجال فإنّ التعليم في دولة الأمير هو امتداد للتعليم في دولة الدايات، إذ انحصر في الزوايا والمدارس والكتاتيب والمساجد والجوامع، وبقيت مناهج التعليم ومواده على حالها، وتدريسه مقتصرا على فقهاء القبائل و الزوايا.

2 -**القضاء** كان القضاء المدني والعسكري في دولة الأمير على النهج الإسلامي مستمدا أحكامه من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومذهب الإمام مالك بن أنس، كان القضاة ينتخبون لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد شريطة اجتيازهم امتحان كفاءة وعدم ارتكابهم أخطاء مهنية جسيمة مهينة للوظيفة.

انحصرت صلاحيات القضاة بقضايا الأحوال الشخصية، وكان يطعن في أحكامهم أمام مجلس الشورى الذي يفصل أيضا في المسائل التي تمس المجتمع و في الجرائم الموجهة ضد أمن الدولة، وفي الحالات الدقيقة، كان الأمير عبد القادر يستشير الفقهاء ولا يتردد في طلب رأي أهل العلم في فاس والقاهرة ورجال الطرق الصوفية بالجزائر16.

لقد تحكم في القضاء العسكري ثلاثة أجهزة هي:

-مجلس الشورى ومركزه معسكر.

- محكمة عسكرية دائمة و مركزها معسكر.
- قاضي الكتيبة و مساعدان.

أما صعوبة الظرف فتمثلت في التحديات التي واجهت حكمه ، وهي تحديات داخلية نحصرها في جبهتين هما:

1-**العدو الأجنبي (المستعمر الفرنسي)** : المتمثل في فرنسا وما تملكه من قوة عسكرية ، عززتها بترسانة من القوانين الجائرة التي تهدف إلى تجريد الشعب الجزائري من كل ما يملك ، فقد تميزت فترة 1840-1847 أساسا بالغزو العسكري وتشجيع حركة الاستيطان الأوروبي في الوطن، من أجل ترسيخ وتثبيت الاحتلال لتصبح البلاد أرضا فرنسية بصفة نهائية، فمنذ مجيئ الجنرال "بيجو " الجزائر (العاصمة) دخل الإستعمار عهدا جديدا، سياسة الأرض المحروقة ضد الجزائريين و سياسة الإستثمار التي تعتبر أساسية لإحتلال الجزائر، وذلك بربط المستوطنين بالأرض فقد أدى القرار الحكومي الصادر في 18 أفريل 1841إلى تخصيص نظام التنازلات المجانية، بشرط إستثمارها والسكن بها، وابتداءً من سنة 1841 بدأ الجنرال "بيجو" في استيطان منطقة الغرب17 ، عملية توسيع الغزو هذه بمقاطعة وهران ، معسكر ثم تلمسان ، شكلت حدودا أخرى للاحتلال أي نقاط دعمٍ و تموينٍ للوحدات العسكرية الفرنسية الموجودة في سبدو ، فرندة، تيارت و قرب الولي الصالح سيدي بلعباس، الذي سوف يمنح اسمه لمدينة جديدة تخيم فيها القوات الاستعمارية ليس بعيدا عن قبة سيدي بلعباس بالقرب من تعرجات واد المكرة 18 .

2-العدو الداخلي (الجزائريين): أعداء الأمير عبد القادر في الداخل كانوا من الجزائريين و بقايا الأتراك وقد اختلفت أسباب عدائهم للأمير ومن هؤلاء الأعداء نذكر:

*إبراهيم بوشناق باي مستغانم أصله من البوسنة جاء إلى الجزائر أثناء العهد العثماني وعمل في الجيش الإنكشاري في إقليم وهران، وكان في هذه المدينة عند احتلالها من قبل الفرنسيين في جانفي 1831، فانضم إليهم واستولى باسمهم على مستغانم في نفس السنة، وبقي على ذلك إلى 1833، سمحت له فرنسا

باتخاذ علم خاص به، لكن "بوابيه " رفض منحه حق الحكم باسم فرنسا 19كما نجد أيضا إبراهيم الكريتلي .

*أما العرب الجزائريين فقد تجلى الصراع بينهم وبين الأمير عبد القادر سنوات 1839-1844 حينما اغتنموا فرصة استئناف الحرب بين الأمير و فرنسا سنة 1839وكذا تراجع قوة الأمير نسبيا بعد سقوط عاصمته الزمالة سنة1843 للانقلاب عليه خاصة في عين ماضي (قرب الأغواط)حيث كان نفوذ عدوه " محمد الصغير التيجاني" مايزال قويا، أما عدوه الثاني في الأغواط هو "أحمد بن سالم" الذي كان يطمح للحكم مستغلا كل الطرق ، هذا الصراع مهدّ الطريق أمام الجنرال " ماري" الذي دخل الأغواط واحتلها سنة 1844 ، ونصب عليها "أحمد بن سالم" خليفة للفرنسيين 20.

إضافة إلى الزعيم القديم " مصطفى بن اسماعيل" الذي كان على المخزن التركي، والذي أصبح في طليعة المطاردين للزمالة بعد سقوطها، لقي هذا العدو المصير الذي يستحقه بعد إطلاق النار عليه وقطع رأسه21.

إلى جانب قبائل المخزن التي لم تخضع له إلاّ بالقوة وإلحاح دعوة الجهاد، وقد رفضت طاعته وأبت دفع الضريبة الشرعية إليه بعد سقوط مدينة معسكر 1836. 22

كما كانت سنة 1843 صعبة في حياة دولة الأمير فقد فيها زمالته23، واستولى الفرنسيين على صندوقها العسكري الذي كان يحتوي على ملايين الفرنكات ، ومن صناديق خلفائه وقواده التي وضعوها في الزمالة حفظا لها، والتي كانت محشوة بالنقود الذهبية والفضية والحلي الثمينة 24، ومع ذلك فقد تلت نكبات أخرى أعمق أثرا، ففي الوقت الذي كان فيه عبد القادر في أشد الحاجة إلى أكثر خلفائه كفاءة قضى عليهم القدر،لأنهم إما وقعوا في الأسر وإما قضوا نحبهم في ميدان الشرف وذلك في نفس السنة أي 1843 فقد فيها أربعة من خلفائه على الأقاليم المختلفة هم: "محمد بن علال"خليفته على مليانة و"محمد البركاني"على شرشال ، الحاج العربي خليفته على الأغواط و الحاج علي السعدي على المتيجة **25** .

رغم وقع الصدمة وكبر الخسارة بيد أنّ الأمير لم يستسلم فقد كتب إلى خلفائه قائلا:"إنّ الفرنسيين قاموا بغارة ضد الزمالة، ولكن علينا أن لا نفقد الشجاعة فنحن سنكون منذ الآن أخف حملا وأفضل استعدادا للحرب 26" وبذلك ارتفع عبد القادر فوق الأحداث، فمن أحلك الظروف التي حلت به وجد الأمل و الحماس من أجل المستقبل.

خاتمة:

أنشأ الأمير عبد القادر دولة عربية ، سلفية شريفة اعتمد فيها على الشورى المعروفة عند السلف الصالح حيث كان الشعب يراقب حكومته في كل صغيرة وكبيرة، وكان يطلب من الناس في الأسواق ممارسة هذا الحق، فكان "البراح" ينادي دائما:" من كانت له شكوى على الأمير أو نائبه أو الأغا أو القائد أو الشيخ أو الوزراء، فليرفعها إلى القاضي من غير واسطة، فإنّ الأمير ينصفه من ظالمه، ومن ظلم فلم يرفع مظلمته إلى الأمير فلا يلومنّ إلاّ نفسه"، وأكد الأمير عبد القادر على هذا المبدأ عندم ا كتب لملك فرنسا يقول له:" عليك أن تعلم أنّ أي إجراء لن يكون صالحا إذا لم يحظى بمصادقة الشعب " 27، هذه الدولة الفتية التي ولدت في ظروف أقل ما توصف بها أنها ظروف صعبة، وفي رأي المتواضع تكون الأسس الثلاثة للحكم الراشد قد اجتمعت في دولة الأمير عبد القادر وعليه كان حكمه حكما راشدا حسنا.

الهوامش:

1-الأمير عبد القادر: هو الحاج بن محي الدين الحسيني، يتصل نسبه بالإمام الحسين بن علي بن أبي طالب، ولد في ماي 1807أو 1808 ، بقرية القيطنة قرب مدينة معسكر الجزائرية، إنتقل إلى وهران عام 1821 إلى مدينة وهران للدراسة...، ذهب رفقة والده سنة1827 لقضاء فريضة الحج وبالتالي أتيحت للأمير فرصة التعرف على تونس، مصر، الحجاز، دمشق وبغداد، ويقابل علماء كل قطر عربي إسلامي زاره، تكوينه الديني و العلمي ساهم في بلورة شخصية الأمير ليصبح مطلع 1830 شابا متعلما، مثقفا، واعيا، فطنا، متصوفا على الطريقة القادرية، شجاعا، فارسا، مقداما، وهي الصفات التي خولته أن يصيره الجزائريين أميرا عليهم .
2-طيب بلوصيف :الحكم الراشد، ملتقى " الديمقراطيات الصاعدة"، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة .

3- أديب حرب: "التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر 1808-1847"، ج 1، ط3 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر ، 2005، ص ص88-89.
4-فمثلا عندما زار منطقة "جرجرة" بالقبائل الكبرى حظي باستقبال حاشد، فخطب فيهم بقوله:" إنّ كل ما أطلبه منكم هو الطاعة و الوفاق والمحافظة التامة على شرائع ديننا المقدس حتى ننتصر على الكفار، ولا أطلب منكم لتعضيد جيشنا، سوى ما فرضه الله العلي القدير، إني لا أرغب في تغيير تقاليدكم ولا في إبطال قوانينكم و أعرافكم، إنني أدعوكم إلى الجهاد في سبيل الله..." ، ثم اقترح عليهم بن سالم رئيسا عليهم، فأجابوه بصيحة واحدة أعطينا بن سالم، وخذ منا الزكاة و خذ منا العشور وقدنا ضد الكافرين..." . ينظر: بشير بلاح: " تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989"، ج1 ، دار المعرفة، الجزائر: 2006، ص175.
5- أديب حرب: "التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر 1808-1847"، ج 2، ط3 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر ، 2005، ص ص 40-42.
6-أبو القاسم سعد الله: "الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900"، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت: 1992، ص 282.
7-عبد الجليل التميمي: " بحوث و وثائق في التاريخ المغربي الجزائر وتونس و ليبيا 1816- 1871"، ط2 ، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان : 1985، ص 224.
8-أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 181.
9-حامل رسائله فكان التاجر " نكولا منوشي"« Nicolas Manucci ابن نائب قنصل إنجلترا ببنزرت بتونس.
10-عبد الجليل التميمي: المرجع السابق، ص ص 131-132.
11-نفسه ،ص 50 ، ص 225.
12-شارلز هنري تشرشل: " حياة الأمير عبد القادر" ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، ط03، دار عالم المعرفة، الجزائر: 2009، ص 105.
13-بشير بلاح: المرجع السابق ، ص175.
14-برونو إتيين:" الأمير عبد القادر الجزائري"، ترجمة: ميشال الخوري، ط1،دار عطية للنشر والتوزيع، بيروت: 1997، ص 167.
15-شارلز هنري تشرشل: المرجع السابق، ص 276.
16-أبو القاسم سعد الله :المرجع السابق، ص271.
17-بدأت معالم التعمير في الظهور بمناطق "دالي ابراهيم" ، القبة وحدود العاصمة مع التأسيس الرسمي للمركزين الأوليين الذي يعود إلى تاريخ 22 أفريل 1835، فترة تأسيس مدينة بوفاريك،أما من أهم المراكز الاستيطانية التي تأسست في عمالة وهران: مستغانم و معسكر 1841، تلمسان 1842،السانية 1844، سيق ،أرزيو، مسرغين، سيدي الشحمي 1845.....أما في عمالة قسنطينة : بجاية 1833، قسنطينة 1837، سكيكدة 1838، عنابة 1838.....

18-Pierre Dufour : (Histoire Militaire) « Villes et régions »- in revue historien, Mai -Juin 2002,p 52.
19-سعد الله: المرجع السابق، ص 179.
20-نفسه ص ص280-281.
21-شارلز هنري تشرشل: المرجع السابق، ص279.
22-أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 179.
23-لم يكن الأمير عبد القادر متواجدا بالزمالة بل في مكان يدعى "حراج السرسو"، ولقد وصلته أنباء سقوطها متأخرة بثلاثة أيام.
24-شارلز هنري تشرشل: المرجع السابق،ص 277.
25-أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص280
26-شارلز هنري تشرشل: المرجع السابق،ص 277.
27-بشير بلاح: المرجع السابق، ص174.